المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في صنعاء لـ"الثورة":

اختيار اليمن لتنفيذ مشروع الألفية يعتبر دعماً دولياً لتقدمها الديمقراطي والتنموي

باختيار الجمهورية اليمنية بين ثمان دول على مستوى العالم لتنفيذ الأهداف الإنمائية الألفية تكون اليمن الدولة العربية الوحيدة التي تحظى بهذه الرعاية. إذ ستعمل الأمم المتحدة والدول المانحة على مساعدة اليمن في تنفيذ مشروع الألفية بما يشمله هذا المشروع من تحسين الرعاية الصحية وتوسيع التعليم ومكافحة الفقر وتخفيض وفيات الأطفال والأمهات ومكافحة الأوبئة.

ولتسليط الضوء على هذا الموضوع وتقييم مسيرة الإصلاحات التي تمر بها اليمن من وجهة نظر الأمم المتحدة والدور الأممي في اليمن كان هذا الحديث مع الدكتور/ جيمس راولي المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء الذي يختتم فترة عمله بعد أربع سنوات ونصف. وقد قام بترجمة الحديث خالد أحمد إسحاق ضابط الإعلام والاتصال في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

● ما هي دلالات اختيار اليمن لتنفيذ مشروع الألفية ضمن ثمان دول في العالم لماذا اليمن؟

– هذا الاختيار متميز جدا .. وفي البداية احب أن أقول – كما أوضحت أنت– أن اليمن واحدة من بين ثمان دول في العالم والوحيدة التي اختيرت من العالم العربي بأكمله. وبالطبع يعود ذلك جزئيا إلى التقدم الذي تحقق في اليمن منذ تحقيق الوحدة. و تحديداً منذ الخمس السنوات الماضية في عدة جوانب أهمها الجانب السياسي. وهذا أيضا يعود– كما هو الحال بالنسبة لكثير من البلدان– إلى التقدم الحاصل أو إلى ما تواجهه الدول من صعوبات في تحقيق أهداف الألفية. لهذا تم اختيار اليمن وأيضا لعدم قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول العام ٢٠١٥ وأيضا الأهداف الإنمائية الألفية تشمل مكافحة الفقر وتوسيع التعليم الأساسي وتمكين المرأة و التقدم في مجال تخفيض وفيات الأطفال وصحة الأمهات ومكافحة الأمراض والأوبئة الصحية كالملاريا والإيدز والاهتمام بالبيئة والحفاض عليها. واليمن تواجه صعوبات في تحقيق هذه الأهداف بالمعدلات المطلوبة. ولذلك فإن المجتمع الدولي اعترافا منه بالتقدم الذي حققته اليمن عالمياً اختار اليمن من بين الدول الثمان المذكورة.

التقاه/ عبد الوهاب مزارعة

حققت اليمن تقدماً كبيراً في الإصلاحات السياسية والاقتصادية في فترة قياسية

دعم الحكومة

ولاشك أن ذلك يساعد على دعم عملية تقودها الحكومة وتشمل أيضا بشكل ملائم المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمان وكافة قطاعات المجتمع لغرض التوصل إلى قرارات معينة يجب أن تكون شجاعة لفترة الخمس السنوات القادمة سيتم من خلالها تحديد جوانب الاستثمار التي يجب على اليمن أن تبذل فيها جهداً اكبر وسبل تنفيذها رغم أن ذلك يهتم بالجوانب العملية الإنشائية وما إلى ذلك. وتهتم أيضا بالجوانب البشرية. وتكون النتيجة الملموسة المباشرة من المشروع هو التوصل إلى خطة شاملة ومتكاملة في ما يتعلق باستراتيجية تخفيف الفقر مبنية على أساس الأهداف الإنمائية الألفية تبدأ في العام ٢٠٠٦ كما حددتها أهداف الألفية وكما نص عليها إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ للأمم المتحدة الذي وقعت عليه ١٩١ دولة عضو في الأمم المتحدة. إن توقعات إعداد مثل هذه الورقة الخاصة باستراتيجية تخفيف الفقر بشكل تشاركي مع القطاعات المختلفة ترى أن المسؤولية تكون مشتركة ليس فقط على الجهات المحلية سواء كانت حكومية أو غير حكومية وإنما أيضا على المجتمع الدولي. وذلك المشروع يعد الدعامة التي على أساسها يتم توفير خطة واضحة لكيفية تدخل الجهات الدولية لدعم اليمن لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية . هذا المشروع يؤكد المسؤولية المشتركة بين الجهات المحلية والجهات الدولية فالجهات المحلية عليها استثمار واتخاذ القرارات التي تناسب تحقيق مثل هذا الهدف الكبير. وكذلك على المجتمع الدولي أن يقدم ما وعد به من استثمارات ودعم خاص لليمن وغيرها من البلدان التي تمر بنفس الظروف لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية بحلول عام ٢٠١٥

إنجازات وإخفاقات

● قلت أن اليمن حققت بعض أهداف الألفية في بعض المجالات .. في أي المجالات حدث تقدم وفي أيها حدثت اخفاقات؟

– من خلال تقرير الحكومة حول الأهداف الإنمائية الألفية يتبين أن معظم النجاح الذي تحقق تركز في مجالين. الهدف الثاني وهو متعلق بتحقيق التوسع في التعليم الأساسي للجميع. وعليه تم تحقيق تقدم جيد. وأيضا تقليل وفيات الأطفال وهذا الجانب تم اعتباره ناجحاً نسبيا أيضاً. ومع ذلك فإن اليمن كغيرها من البلدان– وهذا بالطبع لسوء الطالع ولكنه ليس بالأمر المفاجئ– فإن الأهداف الستة الأخرى لا يبدو أن اليمن تستطيع أن تحققها بالمؤشرات الحالية. لكن ليس من المستحيل أن يتحقق ذلك إذا ما تغيرت الظروف. غير أنه علينا أن نعترف بأنه لابد من تسريع وتيرة التقدم باتجاه هذه الأهداف. ودعني أجدد هنا أن المسؤولية مشتركة فمشروع الألفية سيوصي ليس فقط اليمنيين بأن يقوموا بمزيد من الجهد والعمل لتحقيق هذه الأهداف وإنما أيضا يحث المجتمع الدولي على زيادة تعاطيه مع القضايا التنموية في اليمن ودعمه له.

آلية للعمل

● كيف سيجري العمل وكيف ستتم متابعته؟ وهل سيكون هناك تقييم خلال فترة المساعدة في تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية؟

– لاشك أن المحرك الرئيسي الذي سيعمل بناء على الخطط التي سيتم تطويرها بحلول يونيو ٢٠٠٥ هو اتخاذ القرارات بالتشاور مع كافة الأطراف المعنية محليا ودوليا بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول أولويات اليمن من الناحية التنموية. وسيتم تحديد أربعة إلى ثمانية مجالات تنموية وتشكيل لجان أو مجموعات عمل حول محاور تنموية معينة بما فيها الأهداف الإنمائية الألفية بناء على تلك الأولويات. وثم مؤخراً تحديد القائمة الأولية للمجالات التي سيتم العمل فيها وستترك التأكيد النهائي حول هذه القائمة لوزارة التخطيط بعد أن يتم تحديدها تحديداً نهائياً . ولكن تم تحديد أحد الجوانب وهو التعليم الأساسي. ولحسن الحظ فإن لدينا مجموعة عمل جيدة تعمل في هذا المجال وكان لها نشاط واسع بقيادة وزير التربية والتعليم وبمساعدة ودعم فني مقدم من البنك الدولي والحكومة الهولندية والعديد من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية . ويجب دعم هذه المجموعة لتوسيع نطاق عملها وتمكينها من الوفاء بما وعدت به وتوسيعها لتشمل المجتمع المدني والجهات التعليمية وغيرها. ويجب دعمها أيضا في تقديم الخلفية البحثية التي على أساسها سيتم تحديد ماذا يجب أن يعمل لتحقيق هذا الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام ٢٠١٥ .

تقدم

● خلال أربع سنوات ونصف من العمل في اليمن .. ما تقييمك للتقدم الحاصل في مجال الإصلاحات بشكل عام؟

– تم تحقيق تقدم كبير في مجال الإصلاحات وفي المجالات التنموية. وربما كغيرها من البلدان النامية فإن اليمن تمر بتحديات كبيرة جدا ولكنها ليست مستحيلة الحل. ودعني اسرد لك بعض الجوانب التي شهدتها بنفسي خلال فترة عملي والتي أعتز أن الأمم المتحدة ساهمت في تحقيقها بشكل كبير.

في الجانب السياسي تم تحقيق خطوات كبيرة في اليمن.

مثل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ التي كانت حسب شهادة كافة الجوانب المحلية والدولية الأكثر فاعلية والأقل عنفاً وصل فيها عدد الناخبين إلى سبعة ملايين ناخب ٤٠٪ منهم نساء. وهذا مؤشر إيجابي للغاية في هذا الجانب بالاتجاه الصحيح. ولنا الفخر بأن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وكذلك إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة قد قدموا الدعم الكبير لهذه الانتخابات . واذكر أيضا في هذا المجال التقدم الذي أحرزته اليمن في بناء القدرات الفردية والمؤسسية لجوانب أخرى متعلقة بالحكم الجيد (السلطة المحلية) . وكذلك القرار الجيد الذي اتخذته الحكومة بإنشاء وزارة حقوق الإنسان تقودها امرأة مؤهلة وفاعلة.

ومن المجالات التي تحمست فيها الحكومة وأبدت استعدادها وقبولها لتلقي دعم من الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي تحديداً مجال الإصلاحات القضائية . وهذا جانب مهم جداً . ودعني أنوه إلى أن مثل هذا المجال صعب للغاية سواء كان في اليمن أو غيرها . ويتطلب ذلك تغيير الأساليب والممارسات والمواقف الشخصية التي ربما تكون معارضة لفكر الإصلاح أصلا. وذلك بالطبع يشمل المسؤولين صغاراً كانوا أم كباراً داخل القطاع القضائي أو خارجه ممن يودون أن يبقوا في موضع سلطة معينة . وذلك يشكل مقاومة لجهود الإصلاح . وهذا المجال صعب جداً ويشكل تحدياً كبيراً للتنمية في دول كثيرة . ولا يتحقق ذلك في المجال السياسي فقط بالتوجه نحو الديمقراطية وتحقيق تقدم في هذا المجال بالنسبة للفقراء ولكنة أيضا مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية. وأحد الأمور التي يتطلبها المستثمرون في عالم يتسم بالتنافس هو الوصول إلى العدالة في حالة الاضطرار إلى اللجوء للعدالة لفصل نزاع معين متعلق بالتجارة والاستثمار .

وأسرد لك هنا بعض الأمثلة بسرعة منها اللامركزية فالتقدم في هذا المجال لن يتوقف بتحقيق تقدم في مجال التشريع والمتمثل في إنشاء المجالس المحلية وإنما يتجاوز ذلك إلى بناء قدرات هذه المجالس والاستجابة للمتطلبات المحلية ومتطلبات الشعب في تنفيذ مشاريع تنموية مباشرة. وفي مجال نزع الألغام لم يتحقق تقدم في هذا المجال إلا بجهود حثيثة من قبل الحكومة والبرنامج المنفذ للمشروع الذي وضعته الحكومة وكذلك الدعم السخي من المجتمع الدولي في هذا الجانب . ولذلك فإن مساحة جغرافية اكبر أصبحت الآن آمنة .

وفي مجال المياه والبيئة هناك مؤشرات جيدة . ففي مجال المياه الذي هو مجال ملح جداً لتنمية اليمن تم تطوير سياسة وطنية متعلقة بالمياه وإنشاء إدارة جديدة متعلقة بالمياه يرأسها وزير قدير . والمجتمع الدولي الآن مستعد اكثر من ذي قبل لمساعدة اليمن في إنجاز ما تحتاجه من مجالات متنوعة تتعلق بالمياه . الجدير ذكره أن ورشه عمل متعلقة بالمياه عقدت في صنعاء الأسبوع الماضي حضرها ٦٤ من المهتمين من مختلف القطاعات عنوا بدراسة التنوع الحيوي والتنمية المستدامة المتعلقة بالمياه . وتم خلال هذه الورشة تطوير خطة عمل ملموسة ستتبناها الحكومة وتصادق عليها وتدخل حيز التنفيذ وستكون ذات فائدة كبيرة.

وهناك التخطيط التنموي حيث اصبح التركيز لا ينحصر فقط عند تحقيق التنمية الاقتصادية وإنما اصبح التركيز الأول وقبل كل شي على مكافحة الفقر وتم تطوير استراتيجية محدودة لتحقيق ذلك وتتضمن آليات محددة لتنفيذ مراقبة التقدم في مجال مكافحة الفقر . وهذا بقيادة الحكومة وبمساعدة مختلف القطاعات الدولية. وستتطور هذه العملية مع دخول مشروع الألفية في الفترة القادمة التي سيتم من خلالها ليس فقط الدخول إلى استراتيجية معينة لمكافحة الفقر وإنما لربطها بالأهداف الإنمائية للألفية وآليات لتحقيق الجانبين معاً مع التركيز على الفقر.

والحكومة اليمنية تستحق الكثير من التقدير في دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ولاشك أن اليمن قد حققت خطوات جريئة ومكلفة وغالية في نفس الوقت سواء كان ذلك على شكل مال أو أرواح فيما يتعلق بالإرهاب. ولازال هناك خطر من تجدد مثل هذه العمليات الإرهابية ولكن هناك تحسن كبير خلال السنوات الأخيرة .

وإلى جانب ذلك وغيره تحظى زيارات فخامة الرئيس / علي عبد الله صالح الميدانية والموسعة إلى مختلف مناطق الجمهورية بالتقدير الكبير ليس من قبل الوكالات الدولية والتنموية وإنما أيضا من قبل المستثمرين الدوليين وغيرهم لان البيئة الآمنة تشجع على الاستثمار والتنمية .

تحديات

● لكن في المقابل هناك تحديات كثيرة تواجهها اليمن .. حسب خبرتك ما هي هذه التحديات؟ وكيف يجب أن تواجهها الحكومة؟

– في مجال التحديات سأذكر باختصار المجالات التي يلزم أن تتخذ فيها الحكومة قرارات جريئة بشأنها الآن أو لاحقاً . بمساعدة المجتمع الدولي منها:

أولا : توسيع الاقتصاد اليمني الذي لا يعتمد على النفط . ربما يكون من الصعب تفهم هذا التوجه عندما تكون أسعار النفط العالمية مرتفعه بشكل غير عادي وهذا جانب يثير القلق فالوضع الراهن قد يتغير إلى الأسوأ بسرعة وربما تنخفض الأسعار وقد يقل الإنتاج . وعلى اليمن أن ينوع اقتصاده بغرض خلق المزيد من مصادر الدخل وخلق وظائف للسكان الذين يتضاعف عددهم .

ثانياً : زيادة مستوى الشفافية ومكافحة الفساد وهذا تحد مهم جداً وهذه المشكلة لا تمس اليمن وحدها وإنما الكثير من البلدان بما فيها البلدان المتقدمة. والمشكلة الأكبر أن الدول الفقيرة ليس بوسعها أن تتحمل تكاليف الفساد مثلها مثل البلدان المتقدمة . وبعبارة أخرى أن هذه البلدان الفقيرة تخسر الموارد الشحيحة التي تمتلكها البلد. ليس هناك حلول مباشرة ودائمة لمشاكل الفساد ولكن هناك خطوات من شأنها التقليل من فرص حدوث الفساد . ويشمل ذلك جانب تحسين دخل المواطنين كي لا يصبح الفساد وسيلة عيش، وتحسين مستوى القضاء لملاحقة المفسدين والحد من اللجوء إلى الفساد . ويتمثل الحل في اتخاذ خطوات جريئة بهذا الصدد. واذكر أنه في الستينات كانت هونج كونج واحدة من اكبر بلدان العالم فساداً. وقال البعض انه لا يمكن تغيير هذا الوضع لآلاف السنين وأنها ستستمر على هذا الوضع . لكن سكان هونج كونج أنفسهم قرروا أن يواجهوا هذه المشكلة. فقاموا بسن التشريعات المناسبة ودعموا تحسين المحاكم القضائية وشن حملات تعليمية واسعة النطاق جعلت من هونج كونج أحد افضل أماكن الاستثمار في العالم. وهذا خلال أربعين سنة فقط وليس آلاف السنين . والمدينة التي قدمت منها (نيويورك) كانت تعتبر قبل ٧٥ سنة واحدة من اكثر مدن العالم فساداً . ورغم أن المشكلة لم تختف تماماً لكنها أصبحت اقل ظهوراً .

ثالثاً : النمو السكاني .. وهذا يمثل تحديا كبيرا لليمن وحكومته لأنه باختصار لن تستطيع اليمن مواكبة ذلك النمو السكاني الهائل وتوفير الخدمات الأساسية لهذا الكم من السكان المتضاعف . وتخفيف النمو السكاني ليس مستحيلاً فكثير من الدول وبينها دول إسلامية تمكنت من تخفيف النمو السكاني في فترة محدودة جداً . ويتمثل الحل في تحسين مستوى الصحة وبالأخص رعاية الأمهات والصحة الإنجابية وتحسين التعليم ولا سيما تعليم الفتيات وخلق البيئة الملائمة لانضمامهن إلى المدارس .

رابعاً : المياه .. أتمنى أن تتعامل الحكومة مع هذا التحدي بشكل فاعل ما لم سيضطر الكثير من أهل المناطق الجبلية للهجرة بسبب ندرة المياه إلى مناطق أخرى .

تراث غني

خامساً : الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته. وهذا الجانب لا يتوقعه أحد لكنه تحد كبير فاليمن تمتلك تراثاً ثقافياً غنياً جداً من طراز معماري فريد كما في صنعاء وشبام وغيرها من المدن التاريخية . وهناك نواح غير ملموسة من التراث الثقافي على شكل اللهجات والشعر الذي تعد اليمن أحد اغنى بلدان العالم به وبتطوره وكذلك المظاهر الأدبية الأخرى . وهناك دول دمرت تراثها الغني أو أهملته على حساب التقدم وهذا خطأ فادح. لذا يجب على اليمن اليوم أن تسعى جاهدة وبدون أي تأخير لتعديل وتيرة العمل في هذا الجانب وبذل مزيد من الجهد للوصول إلى استراتيجية فاعلة وتنفيذها في مجال الحفاظ على هذا التراث الثقافي الفريد . والمجتمع الدولي بشكل عام متحمس جداً ويود أن يساعد اليمن في هذا الجانب وبينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) وبعض البلدان التي تسعى لتطوير دعمها لليمن مثل فرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا . والاستثمار في جانب التراث الحضاري هو استثمار كبير في الجانب الاقتصادي يحظى باهتمام القطاع السياحي الدولي . ومهم بالنسبة لتنمية البلدان داخلياً . والحياة الهادئة لا تتمثل فقط بتمتع المرء بصحة وعمل جيدين فقط. الحياة الغنية بالفعل يكون صاحبها لديه هوية ثقافية وفكرية يخشى أن تهمل مع الأيام إذا لم يتم صيانتها.

الناس والحضارة

أربع سنوات ونصف من العمل في اليمن ماذا ترك هذا البلد في قلبك ؟

– تأثرت كثيراً بالناس والثقافة والطبيعة الجميلة والفن المعماري في اليمن وكلها عناصر مترابطة مع بعضها البعض . وكنت محظوظاً إذ سافرت إلى مناطق يمنية كثيرة واختلطت بالناس وتعرفت على اليمنيين وعلى الثقافة اليمنية والحضارة اليمنية . وعندي تصور أن اليمن سيكون له شأن كبير في المستقبل. ونهاية المطاف ورغم جهود التنمية التي تسهلها المادة لكن ذلك لاشيء بدون الناس . ورغم التحديات ستتقدم اليمن في مجالات التنمية المختلفة .

الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ كانت الأكثر فاعلية.. والمجالس المحلية خطوة هامة للمشاركة الشعبية

المجتمع الدولي مستعد الآن لمساعدة اليمن في مجال المياه ومكافحة الفقر

التعليم الأساسي يتصدر أولوية البرامج.. وتنويع الاقتصاد والنمو السكاني أهم التحديات

أشواق

عبدالكريم الخميسي

نقطة نظام..!!

● ،، أنا لا ألوم المذيع حين يخطئ في اسم وزير يمني أو مدينة يمنية ،ولا ألوم الممثل ،أو الفنان ،أو الرياضي إذا تلعثموا في الكلام عند أي لقاء أو مقابلة أو تصريح.. ولكني ألوم المشرفين على اعداد وتأهيل أبنائنا وبناتنا ممن ينتظرهم مستقبل جماهيري مرموق.

● إن طلاقة اللسان ،وسعة الإطلاع، وسلامة الأداء تزيد الجميل جمالاً، والوجيه وجاهة، والنجم نجومية، وهذا ما فطن إليه غيرنا.. فلا تجد رياضياً بارزاً ولا ممثلاً مشهوراً إلا وفيه من الفصاحة واللباقة، وسرعة البديهة ما يزيدك به اعجاباً وإليه انجذاباً.

● حتى (ملكات الجمال) لا يمكن تقديمهن للمسابقة والتنافس إلا بعد الاطمئنان على مستواهن اللغوي، وثقافتهن العامة مع ان الاعتماد في الأساس على جمال الشكل وليس جمال المضمون.

● ومن يتابع الإذاعات والفضائيات المحترمة يدرك مدى براعة المذيعين والمذيعات في الأداء السليم، والاعراب الصحيح مع اجادة أكثر من لغة أجنبية.. ومن النادر ان تسمع خطأ في النحو أو خللاً في التصريف.

● أما عندنا فلا بد أن يكون المذيع من نفس المنطقة التي يتحدث عنها وإلا فسوف يخطئ في أسماء الأماكن والأشخاص.. ومن قرح يقرح..!!

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

الطفل العبقري

● ،، صبي سوري في الصف الخامس الإبتدائي عمره عشر سنوات اجتاز امتحانا أمريكيا متقدماً في الرياضيات والفيزياء أهله إلى أن يلتحق للدراسة بإحدى الجامعات الأمريكية.

● هذا الخبر أوردته وكالات الانباء... وهو ليس بجديد.. فقد قرأنا الكثير من أخبار الأطفال العباقرة الذين يظهرون نبوغاً في مراحل مبكرة من أعمارهم واصبحوا اعضاء في مراكز الأبحاث العلمية المتطورة وفي أندية المتميزين من صفوة المجتمع، واصدقاؤهم من نخبة العلماء والمفكرين من أصحاب النظارات الجهرية.

● وفي بلادنا هناك الكثير من هؤلاء الأطفال الذين اظهروا تميزاً فذاً في بعض الجوانب ولازلت أتذكر ما أبرزه مهرجان الأنشطة المدرسية لأمانة العاصمة في شهر مايو الماضي من أعمال وأنشطة بديعة لطلاب وطالبات في المرحلة الأساسية.

● ولعل البعض يذكر الطفلة الصغيرة التي غنت في الحفل الغنائي الذي اقامه الفنان محمد عبده في صنعاء.. حتى أن البعض تفاجأ تماماً بقدرة تلك الطفلة على تقليد الفنانة الكبيرة أم كلثوم بأغنية معقدة اللحن والكلمات، حتى أن الفنان محمد عبده صفق لها كثيراً وتوقع لها مستقبلاً كبيراً إذا ما حظيت بالرعاية والاهتمام الكافيين.

● الأطفال المتفوقون وأصحاب القدرات الخارقة لم يتم اكتشافهم بالصدفة.. فالأسرة تلعب دوراً في رعايتهم وتكون دائماً وراء الاشهار وهناك نماذج كثيرة والطفل السوري الذي نافس مليوني طالب على مستوى العالم كان خلفه والده المهندس مازن حيدر الذي يقيم بابو ظبي ويحمل شهادة الماجستير في هندسة الكمبيوتر من جامعة الباما في الولايات المتحدة.

● وأنا متأكد أن في بلادنا العديد من الأطفال والشباب الذين يمتلكون قدرات كبيرة في مجالات كثيرة وإذا بحثنا عنهم سنجدهم في المدينة والريف وبين الأسر الفقيرة والمتوسطة المهم كيف نصل إليهم؟!!

ALariky @ Maktoob. Com